جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٥٧٩)

اتجاهات الواردات السلعية في مصر في السنوات ٨١/١٩٨٢ - ٩٣ / ١٩٩٤

اعداد

دكتور حسين محمد صالح

نوفمبر ١٩٩٤

اتجاهات الواردات السلعية فى مصر
فى السنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣

اعـــداد

دكتور/ حسين محمد صالح

نوفمبر ١٩٩٤

المحتويـــات

الصفحة

مقدمـــة

(١) اتجاهات الواردات السلعية

١-١ تطور الواردات الاستهلاكية ٤

١-٢ تطور الواردات الوسيطة ٦

١-٣ تطور الواردات الاستثمارية ٨

(٢) العوامل المؤثرة على الواردات

٢-١ تطور الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى ١٠

٢-٣ تطور الاستهلاك النهائى ١١

٣-٣ تطور الناتج المحلى الاجمالى ١٣

(٣) دراسة أثر التنمية على اتجاه الواردات

٣-١ النموذج الرياضى لدالة الواردات ١٥

٣-٢ حل النموذج الرياضى واختباره ١٦

٣-٣ العلاقة بين الواردات الاستثمارية والاستثمار الثابت ١٩

٣-٤ العلاقة بين الواردات الاستهلاكية والاستهلاك النهائى ٢٢

٣-٥ العلاقة بين الواردات الوسيطة والناتج المحلى الاجمالى ٢٣

٣-٦ تقدير المرونات الاستيرادية ٢٤

(٤) توقعات الواردات السلعية ٢٥

موجـز وتوصيات ٢٨

الهوامش ٣٣

المراجع ٣٨

مقدمـــة

تستهدف الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ اصلاح الخلل الهيكلى فى الميزان التجارى ، وذلك عن طريق ترشيد معدل زيادة الواردات ، والتوسع فى التصدير ، ويتم ذلك من خلال زيادة الانتاج المحلى كما وكيفا لتوفير احتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية اللازمة للقطاعات المختلفة ، كذلك لتوفير التمويل اللازم لتغطية احتياجات الاستيراد .

ومن الجدير بالملاحظة أن علاج العجز المزمن فى الميزان التجارى المصرى يحتاج العمل فى اتجاهين متوازيين ، الأول وهو تنمية الصادرات ، وهذا الاتجاه يحظى بالاهتمام المتزايد على كافة المستويات ، حيث عقدت المؤتمرات القومية لتنمية الصادرات تحت رعاية رئيس الجمهورية ، هذا فضلا عن زياراته المتكررة لمواقع الانتاج والتصدير وتذليل العقبات أمامها وتبسيط اجراءات التصدير ، كما تم تشكيل لجنة عليا لتنمية الصادرات ، وتنفيذ سياسات نقدية ومنها تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والغاء الاستمارة ت ص ، وأيضا سياسات ائتمانية وضريبية تفضيلية ، وكذلك سياسات استثمارية لتشجيع الصادرات . وانشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات وتوفير التمويل بالأسعار المناسبة لنشاط التصدير ، كما تم اعادة تنظيم مركز تنمية الصادرات ، والسماح بتصدير كافة السلع الزراعية والصناعية فيما عدا ١٢ سلعة .

ومعلوم أن تنمية الصادرات تحتاج الى سياسات واجراءات طويلة الأمد بالاضافة الى السياسات والاجراءات السابقة وذلك حتى يمكن تطوير وتنويع هيكل الانتاج والذى يتسم فى الدول النامية ومن بينها مصر بالجمود النسبى ، ويؤكد ذلك أنه رغم تنفيذ السياسات والاجراءات السابقة فان الزيادة الكمية فى الصادرات المصرية ما زالت محدودة ، وترجع معظم الزيادة فى قيمة الصادرات الى أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار .

أما الاتجاه الثانى والموازى لعلاج العجز فى الميزان التجارى فهو ترشيد الواردات والذى يجب أن يحظى بنفس القدر من الاهتمام وعلى سبيل المثال أن الواردات السلعية فقط بلغت عام ١٩٩٤/٩٣ أكثر من ٣٨ مليار جنيه ، وان أى جهود لتخفيض الواردات بنسبة ١٠٪ يعنى خفض فاتورة الواردات بحوالى ٣,٨ مليار جنيه سنويا ، فى حين بلغت قيمة الصادرات لنفس العام ١٤ مليار

جنيه فان زيادة الصادرات بنسبة ١٠٪ يؤدى الى زيادة حصيلتها بحوالى ١,٤ مليار جنيه فقط ، ناهيك عن مشاكل فتح الأسواق وامكانيات المنافسة والمواصفات القياسية للصادرات .

مما سبق يتضح أن ترشيد الواردات يحتاج الى مزيد من الدراسات والجهود بمثل ما تحظى به سياسة تنمية الصادرات

ويهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل اتجاهات الواردات السلعية فى مصر للسنوات ٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤ حيث تعكس هذه الفترة الزمنية سياسات التحرر الاقتصادى ، وتحرير أسعار صرف النقد الأجنبى ، والغاء القيود السعرية، وانتظام البيانات فى سنوات مالية ، وتوفير سلسلة منتظمة لمجموعات سلعية متجانسة مثل الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية ، فضلا عن أن هذه المجموعات أكثر ارتباطا بالمتغيرات الرئيسية التى تتضمنها خطط التنمية الاقتصادية .

كما يستهدف البحث التعرف على العوامل المؤثرة فى تطور الواردات السلعية ، وذلك بتحديد المتغيرات المستقلة فى دوال الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية ، وحيث يساهم تقدير دوال الواردات فى قياس المرونات الدخلية والاستثمارية والوسيطة للواردات لأهميتها كأدوات للتخطيط والتحليل مما يساعد على تفسير تطور الواردات ، كما يساعد فى رسم سياسات التجارة الخارجية ، وسياسات الواردات بصفة خاصة .

وقد استخدم فى هذا البحث التحليل الاقتصادى الوصفى والقياسى لتقدير الاتجاه العام للواردات السلعية والعلاقة الكمية بين الواردات والمتغيرات المؤثرة عليها باستخدام أسلوب الانحدار البسيط لسلسلة زمنية مدتها ١٣ سنة وذلك للفترة ٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤ ، واستخدمت الاختبارات الاحصائية لاختيار أفضل نموذج يتفق مع المنطق الاقتصادى ومدى معنوية نتائج التقدير احصائيا .

وقد قسمت الدراسة الى أربعة أجزاء رئيسية بالاضافة الى المقدمة، يتناول الجزء الأول منها دراسة وتحليل اتجاهات الواردات السلعية ، وتشمل الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية ، ويتضمن الجزء الثانى التعرف على اتجاهات العوامل المؤثرة على الواردات ومنها الاستهلاك النهائى والاستثمار

الثابت والناتج المحلى الاجمالى ، وفى الجزء الثالث تم التقدير الاحصائى لمعلمات دوال الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية ، أما الجزء الرابع فتناول توقعات واتجاهات الواردات السلعية بصورة اجمالية حتى عام ٢٠٠٢ وتحليل نتائج هذه التوقعات .

ولقد واجهت هذه الدراسة بعض الصعوبات منها عدم توفر البيانات بالتفصيل اللازم ، وعلى الرغم من ذلك فقد أمكن التوصل الى بعض المؤشرات الاحصائية المفيدة فى مجال تخطيط التجارة الخارجية وتقدير الاتجاهات المستقبلية للواردات السلعية بصورة اجمالية .

وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر للزملاء فى وزارة التخطيط وخاصة الأستاذ الدكتور السيد دحية رئيس قطاع النقل والاتصالات والتجارة ، والأستاذ محمود صالح رئيس قطاع المتابعة والموازنات التخطيطية القومية والأستاذ حسين الشرهاوى رئيس قطاع الأسعار والاستهلاك والمهندس ممدوح مرسى رئيس الادارة المركزية لشئون مكتب الأستاذ الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط للتعاون الصادق فى توفير بيانات هذه الدراسة .

والشكر موصول الى الزملاء فى معهد التخطيط القومى وخاصة الأستاذ رمضان عبد المعطى مدير مركز المعلومات التخطيطية والسادة العاملين فى الحاسب الآلى على تعاونهم فى اجراء الحسابات اللازمة لانجاز هذه الدراسة ، ولقد أثرت هذه الدراسة مناقشة الهيئة العلمية بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية فلهم أتقدم بكل التقدير والشكر .

(١) اتجاهات الواردات السلعية :

تنقسم الواردات السلعية وفقا لاستخداماتها الى مجموعات سلعية مثل الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية فيما يلى تحليل لاتجاهات هذه الواردات خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ ، ومعروف أن السلع المستوردة تقيم علـى أساس سيف أى تشمل نفقـات النقل والتأمين ولا تشمل الرسوم الجمركية .

١-١ تطور الواردات الاستهلاكية :

توضح بيانات الجدول رقم (١) تطور الواردات من السلع الاستهلاكية خلال فترة الدراسة وتشمل الواردات الاستهلاكية منتجات زراعية ومنتجات غذائية وملابس جاهزة وأحذية ومنتجات كيماوية وسيارات ركوب ومنتجات صناعية متنوعة (١) ، ولقد بلغت قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية عام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٢١٤١,٨ مليون جنيه ، وزادت من ٢١١٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٢٣٢٥,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ ، هذا ويقدر المتوسط السنوى للواردات الاستهلاكية خلال الخطة الخمسية الأولى بحوالى ٢٣٢٣ مليون جنيه ، ثم زادت هذه الواردات من ٤٧٦٤,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٩٢٥٢,١ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ وبذلك بلغ المتوسط السنوى للواردات الاستهلاكية خلال الخطة الخمسية الثانية حوالى ٧٠٠٢ مليون جنيه ، وترجع هذه الزيادة فى قيمة الواردات الاستهلاكية الى تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادى حيث تم تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية ، كما بلغت الواردات الاستهلاكية ٩٨٢٩,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ زادت الى ١٠١٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٤/٩٣ بمتوسط قدره ٩٩٦٤ مليون جنيه لكل من السنتين الأولى والثانية من الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ .

وتبين المعادلة التالية الاتجاه العام للواردات من السلع الاستهلاكية فى السنوات ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ .

$$و_{ك} = \underset{(9,928)}{٢٣٦ + ٧٩١,٢\ س_{هـ}} \quad \ldots\ldots \quad (١)$$

$$ر = ٠,٩٥ \qquad ر^{٢} = ٠,٨٩$$

حيث تشير $و_{ك}$ الى الواردات الاستهلاكية التقديرية بالمليون جنيه فى السنة هـ

$س_{هـ}$ تمثل متغير الزمن بالسنوات هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ... ، ١٣ .

وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ .

جدول رقم (١)
تطور الواردات السلعية للسنوات ٨١/٨٢-٩٣/١٩٩٤

بالمليون جنيه

السنوات	الواردات الاستهلاكية	الواردات الوسيطة	الواردات الاستثمارية
١٩٨٢/٨١	٢١٤١,٨	٢٥٦٩,٤	١٨٥٦,٨
١٩٨٣/٨٢	٢١١٧,٥	٢٧٧٤,٨	٢٠٢٦,٠
١٩٨٤/٨٣	٢٥٣٧,٩	٣١١٣,٦	٢٣٠٥,١
١٩٨٥/٨٤	٢٤١٠,١	٣٣٥١,٨	٢٣٤٦,٥
١٩٨٦/٨٥	٢٢٢٦,١	٣١٣٣,٣	١٩٤٧,٨
١٩٨٧/٨٦	٢٣٢٥,٥	٣٧١١,٩	٢٤٤١,٥
١٩٨٨/٨٧	٤٧٦٤,٨	٧٩٨٤,٤	٤٩٨٨,٥
١٩٨٩/٨٨	٥٦٩٢,٥	٨٣١٦,٠	٥٨٦١,٣
١٩٩٠/٨٩	٦٧٥٩,٠	١٠٣٨٤,٢	٧٦٨٧,٩
١٩٩١/٩٠	٨٥٤٥,٠	١٤٢٨٠,٠	٨٧٧٥,٠
١٩٩٢/٩١	٩٢٥٢,١	١٥٠٥٧,٦	٨٦٦١,٥
١٩٩٣/٩٢	٩٨٢٩,٩	١٧٠٢٧,٧	٨٨٠٤,٨
١٩٩٤/٩٣	١٠١٠٠,٠	١٨٩٧٠,٠	٩٠١٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط

١ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٥/٩٤ - العام الثالث من الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ - المجلد الأول - المكونات الرئيسية والقطاعية - القاهرة - أبريل ١٩٩٤ .

٢ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٢/٩١ - العام الخامس من الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ - الجزء الأول - المكونات الرئيسية والقطاعية - القاهرة - أبريل ١٩٩١ .

ويتضح من المعادلة السابقة أن معدل الزيادة السنوى للواردات الاستهلاكية خلال فترة الدراسة يبلغ ٧٩١,٢ مليون جنيه، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ومن قيمة معامل الارتباط يتبين قوة العلاقة بين التغير فى الواردات الاستهلاكية والزمن ، كما يشير معامل التحديد الى أن ٨٩٪ من التغير السنوى فى قيمة الواردات الاستهلاكية يعكسها عامل الزمن (الذى يتضمن الزيادة فى السكان ، والتحسن فى مستوى الدخول) ، ويقدر معدل النمو السنوى للواردات الاستهلاكية بحوالى ١٥٪ ،

من التحليل السابق تتضح أهمية ترشيد الواردات الاستهلاكية وذلك بالاستمرار فى بحوث الاستهلاك النهائى وتعميقها الأمر الذى يؤثر على ترشيد مخصصات الواردات الاستهلاكية من ناحية ، وزيادة مخصصات الاستثمار من ناحيـــة أخرى ، ولهذه العوامـــل مجتمعة تأثيرهـــا على النمو الاقتصادى فى البلاد .

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق اتفاقية الجات سوف تؤثر سلبا على الدول النامية ومنها مصر ، حيث يؤدى ذلك الى ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية والتى تمثل أهمية كبيرة فى الواردات المصرية ، وعلى الرغم من أن الزيادة سوف تكون تدريجية ، كما ستكون هناك تعويضات مالية للدول النامية المتضررة ، من ارتفاع أسعار الغذاء ، الا أن الأهمية الحقيقية لتنفيذ هذه الاتفاقية هى تنمية القطاع الزراعى فى مصر والتى ستحدث على أثر ارتفاع أسعار الواردات الغذائية وهو ما سوف يؤثر ايجابيا فى تطوير هذا القطاع على المدى الطويل اذا ما وضعت السياسات الزراعية المناسبة لمواجهة هذا التحدى .

١-٢ تطور الواردات الوسيطة :

تشمل الواردات الوسيطة على مجموعات سلعية أهميها : منتجات زراعية والمناجم والمحاجر ومنتجات كيماوية ومنتجات بترولية وجلود ومنتجاتها وغزل ونسيج وخشب وعجينة ورق ، كاوتشوك ومنتجاته ومصنوعات معدنية أساسية ، ماكينات كهربائية وغير كهربائية ووسائل نقل وغيرها (٢) .

ومن تحليل بيانات الواردات من السلع الوسيطة خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ ١٩٩٤/٩٣ نجد أنها بلغت ٢٥٦٩,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ثم زادت من ٢٧٧٤,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ فى بداية الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢

١٩٨٧/٨٦ الى حوالى ٣٧١١,٩ فى نهايتها ، ويقدر متوسط الواردات الوسيطة فى سنوات هذه الخطة بحوالى ٣٢١٧ مليون جنيه ، ثم زادت الواردات الوسيطة من ٧٩٨٤,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ فى بداية الخطة الثانية الى ١٥٠٥٧,٦ مليون جنيه فى نهايتها وبمتوسط سنوى بلغ ١١٢٠٤ مليون جنيه للسنوات ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ ، ثم ارتفعت الواردات الوسيطة من ١٧٠٢٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ فى السنة الأولى للخطة الخمسية الثالثة الى ١٨٩٧٠ مليون جنيه فى السنة الثانية ١٩٩٤/٩٣ .

وتبين المعادلة التالية أن الواردات الوسيطة تتجه نحو الزيادة بحوالى ١٤٩٧,٨ مليون جنيه سنويا خلال فترة الدراسة كلها ، كما يقدر متوسط معدل الزيادة السنوية بحوالى ١٧,٤٪ وعلى الرغم من أن الزيادة فى الواردات الوسيطة ترتبط ارتباطا وثيقا بالزيادة والتوسع فى الانتاج فى السنوات الأخيرة نتيجة للتوسع فى الصناعات بصفة عامة والصناعات التجميعية خاصة مثل صناعة تجميع السيارات وغيرها ، الا أن هذا المعدل المرتفع يعكس زيادة الاعتماد على العالم الخارجى فى توفير مستلزمات الانتاج الوسيطة مما يعطى مؤشرا لضرورة ترشيد هذه الواردات عن طريق التركيز على الصناعات التى لمصر فيها ميزة نسبية ، وتتوفر لمنتجاتها فى البلاد المواد الخام وتستند الى قاعدة تكنولوجية متقدمة لكى تحقق هذه الصناعات ميزة نسبية مكتسبة ودراسة امكانية احلال بعض مستلزمات الانتاج المحلية محل المستورد منها .

$$\text{و}_{ط} = -\underset{(١٠,٥٧٣)}{١٨٤٥} + \underset{}{١٤٧٩,٨}\ \text{س}_{هـ} \quad \ldots\ldots \qquad (٢)$$

ر = ٠,٩٥ ر = ٠,٩١

حيث تشير $\text{و}_{ط}$ الى قيمة الواردات من السلع الوسيطة التقديرية بالمليون جنيه فى السنة هـ

س هـ تمثل متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ١٣ .
وكانت ى نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ .

وتشير اتجاهات الواردات الوسيطة سالفة الذكر الى ارتفاع معدلات نموها السنوى الأمر الذى يدعو الى ضرورة ترشيدها بالاهتمام بحسن استخدام مستلزمات الانتاج ، ومراعاة الالتزام بالمعدلات النمطية للمستخدم / المنتج فى كل نشاط ، ومراعاة معايير الكفاية فى الوحدات الانتاجية .

١-٣ تطور الواردات الاستثمارية :

أما بالنسبة للواردات من السلع الاستثمارية فانها تضم المجموعات السلعية التالية وفقا للتقسيم المتبع فى وزارة التخطيط : ماكينات كهربائية وغير كهربائية ووسائل نقل ومنتجات معدنية ومصنوعات جلدية أساسية ومصنوعات من خامات غير معدنية وخشب وحيوانات حية للتربية .

هذا وقد بلغت الواردات من السلع الاستثمارية عام ١٩٨٢/٨١ حوالى ١٨٥٦,٨ مليون جنيه ، وقدر متوسطها السنوى فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ بحوالى ٢٢١٣ مليون جنيه ، وزاد المتوسط السنوى للواردات الاستثمارية الى ٧١٩٤ مليون جنيه فى الخطة الخمسية الثانية ١٩٩٨/٨٧ ١٩٩٢/٩١ ، ثم وصلت الى ٨٨٠٤,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ وارتفعت الى ٩٠١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٤/٩٣ . وتبين المعادلة التالية الاتجاه العام للواردات الاستثمارية خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ .

$$\text{و ث} = \underset{(9,454)}{١١٥ + ٧٤٩,٦ \text{ س}_{\text{هـ}}} \quad \ldots\ldots \quad (٣)$$

ر = ٠,٩٤ $\quad$ $ر^{٢}$ = ٠,٨٩

حيث تشير و ث الى القيمة التقديرية للواردات من السلع الاستثمارية بالمليون جنيه فى السنة هـ

$س_{هـ}$ تمثل متغير الزمن ، هـ = ١، ٢، ٣، ... ، ١٣ .

ويتضح من المعادلة السابقة أن مقدار الزيادة السنوية فى الواردات من السلع الاستثمارية تبلغ ٧٤٩,٦ مليون جنيه ، وأن متوسط معدل الزيادة السنوية ١٤,٦٪ ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ .

هذا وفى الامكان ترشيد الواردات من السلع الاستثمارية بمراعاة الدقة فى تحديد الاحتياجات الحقيقية للاستثمارات اللازمة للقطاعات الاقتصادية وخاصة المكون الأجنبى منها ، وذلك على أساس معاملات فنية تربط بين مستويات الانتاج وحجم الاستثمار اللازم للمشروع ، وأيضا الاهتمام بصيانة المعدات والآلات الأمر الذى يخفف من عبء واردات قطع الغيار ، والعمل على تعميق التصنيع المحلى لاحلاله قدر الامكان محل الواردات مع مراعاة مبادىء الميزة النسبية الطبيعية والمكتسبة .

نخلص مما سبق أن الواردات الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية تنمو بمعدلات سنوية عالية نسبيا ، وهذا يشير الى ضرورة الاهتمام بسياسات الاحلال محل الواردات ، كذلك العمل على خفض معدلات الزيادة فى الواردات الاستهلاكية فى مقابل زيادة الواردات الاستثمارية لرفع معدلات التراكم الرأسمالى .

ويتضح من الجدول رقم (١) أن مجموع الواردات السلعية بلغت فى عام ١٩٩٤/٩٣ ما يزيد عن ٣٨ مليار جنيه وان جهود ترشيد الواردات بنسبة ١٠٪ يؤدى الى خفض فاتورة الواردات السلعية بحوالى ٣,٨ مليار جنيه سنويا وهذا يؤكد جدوى دراسات الواردات على المستويين الاجمالى والتفصيلى .

(٢) اتجاهات العوامل المؤثرة على الواردات :

تشير الدراسات الى وجود علاقات وروابط بين الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية وفقا للتقسيم المتبع فى وزارة التخطيط والمتغيرات الاقتصادية الأساسية للخطة والتى تعتبر من أهم العوامل التى تؤثر على الواردات ومن أهم هذه العلاقات :

أ - العلاقة بين الواردات من السلع الاستثمارية والاستثمار الثابت الاجمالى .

وتركز هذه الدراسة على الاستثمار الثابت الاجمالى لتفادى تقديرات التغير فى المخزون السلعى وأيضا لوضوح العلاقة بين الواردات من السلع الاستثمارية والاستثمار بمعناه الضيق ، وكذلك يستخدم الاستثمار الثابت اجماليا لصعوبة حساب اهتلاك رأس المال .

ب - العلاقة بين الواردات من السلع الاستهلاكية والاستهلاك النهائى .

تقوم الواردات الاستهلاكية بدور هام فى استكمال احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية ويعتبر تقدير الاستهلاك النهائى من أصعب العمليات التخطيطية ، وعادة ما يقدر الاستهلاك النهائى كمتبقى Residuel ، ويفضل عادة تقدير الميل الحدى للاستيراد للاستهلاك الحكومى والاستهلاك العائلى فى معادلتين منفصلتين ، ولكن عدم توفر هذا التفصيل حال دون ذلك .

ح - العلاقة بين الواردات من السلع الوسيطة والناتج المحلى الاجمالى (٣) .

هناك ارتباط واضح بين التغير فى الناتج المحلى الاجمالى والتغير فى الواردات الوسيطة ، وعادة ما تفترض الدراسات الثبات النسبى فى الفن الانتاجى فى المدى القصير ، ومن المعلوم أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الواردات السلعية منها السياسات الانتاجية والاستهلاكية والاستثمارية وأيضا أسعار الواردات والرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية وغيرها من العوامل التى يمكن أن تكمل تفسير العلاقة بين التغير فى الواردات والعوامل المؤثرة عليها كما سيرد فيما بعد .

وفيما يلى تحليل لاتجاهات المتغيرات التى تؤثر فى تطور الواردات .

٢-١ تطور الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى :

تعمل خطط التنمية على تخصيص أكبر قدر ممكن من الناتج المحلى الاجمالى للاستثمارات ، وذلك راجع الى أن الاستثمارات تعتبر من أهم وسائل تحقيق أهداف الخطة ، ذلك بالاضافة الى أهمية السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتوجيه الموارد نحو الأهداف المنشودة .

وتدل بيانات الجدول رقم (٢) على زيادة الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى من ٦٢٨٦,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى متوسط سنوى قدره١١٢٦٤٥ مليون جنيه فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ ، ثم واصل حجم الاستثمارات ارتفاعها حيث قدر متوسطها السنوى خلال الخطة الخمسية الثانية بحوالى ٢٠٥٧٣ مليون جنيه ، وبلغ حجم الاستثمارات المنفذة عام ١٩٩٣/٩٢ بحوالى ٣١٦٤٤,٢ مليون جنيه ثم ارتفع الى ٣٣٤٣٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣.

وتبين المعادلة التالية الاتجاه العام للاستثمار الثابت المحلى الاجمالى للسنوات ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ .

$$ث_{هـ} = ٨٨٥ + ٢٤٠٧ \, س_{هـ} \quad ..... \quad (٤)$$

$$(٦,٣٥١)$$

$$ر = ٠,٨٨ \qquad ر^{٢} = ٠,٧٩$$

حيث تشير $ث_{هـ}$ الى القيمة التقديرية للاستثمار الثابت المحلى الاجمالى بالمليون جنيه فى السنة هـ

$س_{هـ}$ تمثل متغير الزمن بالسنوات ، حيث هـ = ١، ٢، ٣، ... ، ١٣ .
وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ .

يتضح من المعادلة السابقة أن الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى يتجه نحو الزيادة سنويا بمقدار ٢٤٠٧ مليون جنيه ، ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوى بحوالى ١٣,٦٪ خلال فترة الدراسة ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ .

ومن المعلوم أن الواردات الاستثمارية تمثل المكون الأجنبى من الاستثمار الثابت الاجمالى كما سبق توضيحه وكلاهما واجب ترشيده .

٢-٢ تطور الاستهلاك النهائى

يقصد بالاستهلاك النهائى مجموع الاستهلاك العائلى والحكومى ، وتشير بيانات جدول رقم (٢) الى أن الاستهلاك النهائى بلغ ١٦٨٦٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، ثم ارتفع من ٢٠٣٨٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٤٣٥٧٤ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ وبذلك يقدر المتوسط السنوى للاستهلاك النهائى خلال الخطة الخمسية الأولى بحوالى ٣٠٩٧٩ مليون جنيه ، وتبلغ قيمة الاستهلاك